مقالة تخصصية

آذار 2024

يحيى دبوق

طوفان الأقصى والمفهوم الأمني الإسرائيلي

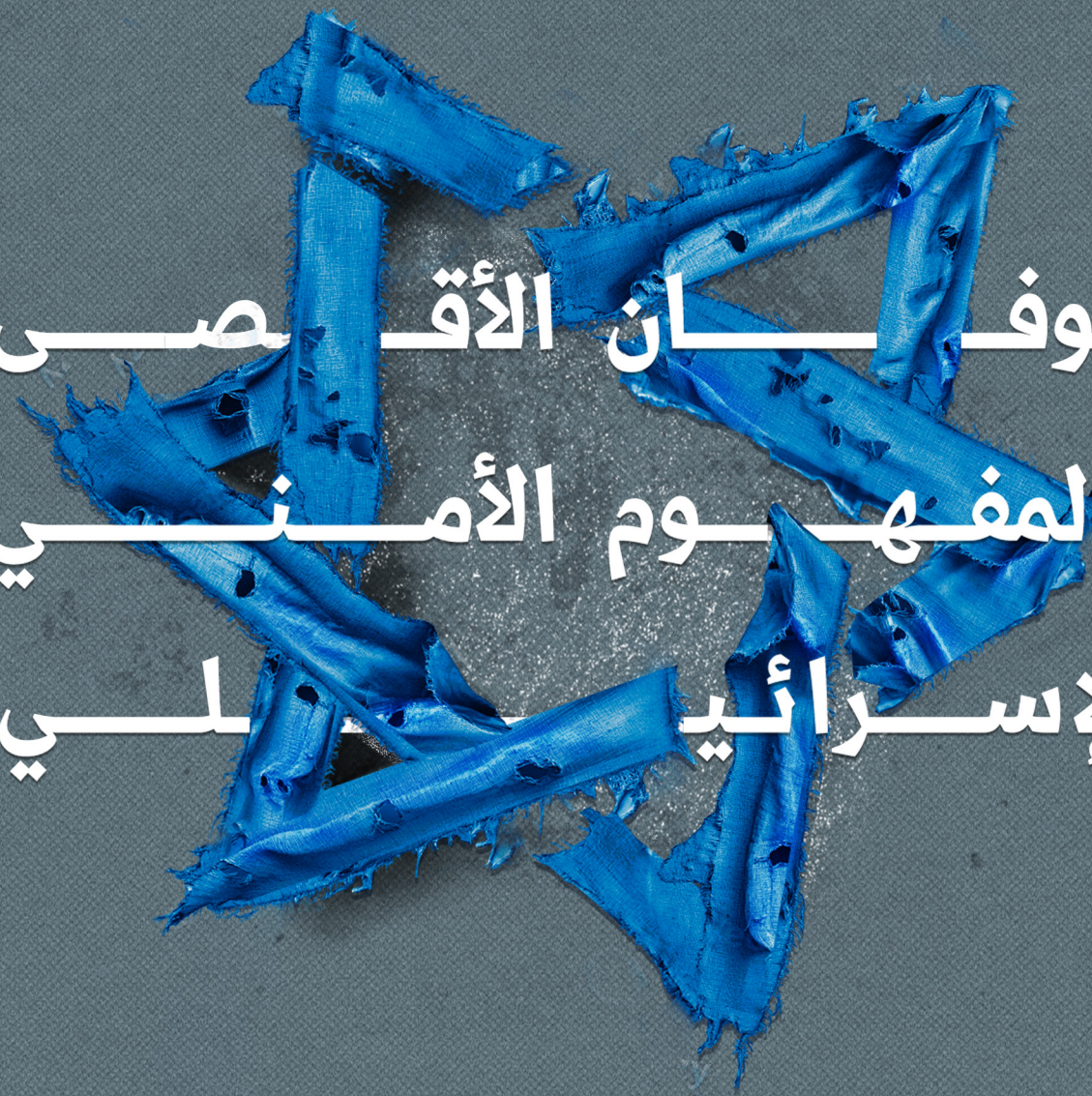

مركز الثورة الإسلامية للدراسات

بسم الله الرحمن الرحيم

إنّ الآراء الـواردة لا تعبّر بالضـرورة عن أفكار
وتوجّهات مركز الثورة الإسلامية للدراسات.

طوفان الأقصى والمفهوم الأمني الإسرائيلي

يحيى دبوق [1]

مقدمة

وضعت اسرائيل أمام ناظريها هدفًا استراتيجيًا يرتبط بوجودها واستمرار هذا الوجود، منذ السابع من تشرين أول الماضي، فورًا بعد عملية طوفان الأقصى، وإن بتأثير هائل من قرارات صدرت عن هول الصدمة، لترميم صورة اقتدارها الردعي التي نزعت عنها فقاعة القدرة وأبقتها وحسب، مع مكوناتها المادية بلا زيادات، وهي الفقاعة التي كانت حتى الأمس تكوّن صورة اقتدار كادت أن تكوّن في الوعي الجمعي لدى أعدائها وأصدقائها على السواء، والأهم لدى ذاتها وجمهورها، صورة اقتدار ألوهية، لا يمكن ويستحيل، المس بها

بعد أيام على عملية طوفان الأقصى، أعلن قائد الثورة الإسلامية آية الله العظمى الإمام السيد علي الخامنئي أن ما جرى في السابع من تشرين أول الماضي "هزيمة عسكرية واستخبارية للكيان الإسرائيلي, لا يمكن ترميمها"، مؤكداً على تداعياتها السلبية على الكيان، من حيث إنها "زلزال مدمّر، تمكّن من هدم بعض البنى الرئيسية لحاكمية الكيان الصهيوني". والهزيمة المشار إليها، التي يتعذر على تل أبيب ترميمها، لا تتعلق وحسب بالنتائج المادية وغير المادية لحدث طوفان الأقصى، بل تتعلق في أنه نزع عن الكيان فقاعة القدرة والمكانة الردعية وكشف اسرائيل كما هي على ذاتها وأمام الآخرين، بلا إضافات مع مكوناتها المادية كما هي.

---

[1] متخصص في الشأن الإسرائيلي | لبنان

*أُنجزت هذه الورقة البحثية في مركز الثورة الإسلامية للدراسات خلال شهر أذار 2024، وتم نشرها في 2025/01/22.

جاءت الحرب التي شُنّت على قطاع غزة في موازاة حرب من نوع آخر، موجهة للداخل الاسرائيلي وللخارج بمستوييه؛ الصديق والعدو، وفي أكثر من مستوى واتجاه ونطاق، بما يخدم تحقيق نتيجة مغلوطة يراد إعادة زرعها في الوعي العام، وهو أن الأسباب التي مكنت الفلسطينيين في قطاع غزة من النجاح في عملية طوفان الأقصى، متأتية من فشل وإخفاق اسرائيليين مرتبطين بالعامل الإنساني الذي أدار قدرة إسرائيل، ما يبقي القدرة الإسرائيلية نفسها، التي يراد منع انتزاع صورتها الألوهية، خارج المساءلة والمسؤولية

قد تكون المحاولة معطوبة من الأساس، فمكونات قدرة أي كيان، دولة أو غير دولة، لا تقاس وحسب بالمكون المادي دون الأشخاص المسؤولين عن إدارتها، ودون رؤية لكيفية إدارتها ومنع الإضرار بها، وهي جزء لا يتجزّأ من القدرة نفسها. وكيفما اتفق، لا يمكن للأشخاص، مهما كانوا بعيدين عن الفشل، أن يغيّروا عبر حكمتهم وبراعتهم في الإدارة والتخطيط والتنفيذ، مكونات القدرة المادية لهذا الكيان أو ذاك إن كانت معطوبة أو معابة أو أيضًا منقوصة

لكن هل هذا يعني أن الفشل غير مرتبط بالأشخاص؟ هو كذلك وإن كان مصحوبًا أيضًا - وهو الأهم- بالمحدّدات التي حكمت مقاربة اسرائيل وإدارتها لأمنها القومي، عبر النظرية الأمنية التي قيل عنها ما لا يقال عن غيرها، ليتبيّن أنها هي أيضًا معابة، ما أدى إلى اختلاط الأسباب وتشابكها، بين الإنساني والرؤيوي، وكذلك مع الاطمئنان المغلوط العائد للبعد الإنساني لناجعة "الخلطة" بين الإدارة والرؤية، بما يرتبط بمكونات النظرية الأمنية ونجاعتها في مواجهات التهديدات.

يضاف إلى ذلك، إقرار إسرائيلي يقوده خبراء الشأن الاستراتيجي، بأنّ المفهوم الأمني الإسرائيلي بات فاسدًا، او ظهر فساده، ليس وحسب عبر عملية طوفان الأقصى وبمناسبتها، ما يوجب على تل أبيب أن تبادر إلى بلورة مفهوم آخر، يمنع عنها طوفان أقصى ثانٍ، قد يكون في المرة الثانية أشدّ تهديدًا لوجودها واستمرارها. ويركّز هذا المطلب على وجوب الابتعاد عن حصر بنود

النظرية الأمنية ومبناها، بالانشغال في تحليل وفهم نيات العدوّ وقدراته على السواء مع غلبة للنيات، بل على تحليل قدراته أولًا دون اعتماد عال المستوى على النيات.

بالطبع، يتعارض ذلك مع موارد معظم الدول ومقوماتها، وبما لا يدعو إلى الشك، يتعارض مع مقومات إسرائيل محدودة القدرة، وإن كانت ستسعى في العقد الأول في حد أدنى زمنيًا، ما بعد طوفان الأقصى، إلى هدر موارد ضخمة على البحث في القدرة والاستعداد لها، مع تهميش نسبي للنيات، على أن تعود إليها حكمًا بعد فترة تكون قد ابتعدت أكثر عن التفكير وفقًا للصدمة، وإعادة البوصلة ومحدداتها، لطاولة التخطيط والقرار، كما حدث في أعقاب عام 1973، بعدما تلقّت أيضًا صدمة الفشل في تقدير نيات العدو، وأدّت إلى تهديد هائل كاد أن يتسبّب بخسارتها حربًا، وكانت لتشكل تهديدًا وجوديًا لها. قد تكون هذه واحدة من أهم التداعيات السلبية على الكيان الإسرائيلي نتيجة عملية طوفان الأقصى، بما يمكن وصفه بعقد زمني ضائع، تمامًا كما حصل في أعقاب حرب يوم الغفران عام 1973.

مع ذلك، أي مفهوم أمني مغاير لما كان عليه قبل السابع من تشرين أول، لا يتساوق مع تموضع اسرائيل وموقعها وإمكاناتها والتهديدات القائمة والممكنة، سواء على مستوى تكتيكي أو استراتيجي، وكذلك وجودي. وستكون التداعيات سيئة جدًا على إسرائيل الدولة. لكن رغم كل ما سيقال وقيل في الأساس، لن تقوى إسرائيل على تغيير مفهومها الأمني، رغم المحاولات التي ستعصف التفكير البحثي والاستراتيجي في إسرائيل، لبلورة نظرية أمنية مغايرة. إذ إن واقع الأمر، يُحتّم على هذه الإسرائيل، أن تُكيّف نفسها مع انكشافها الفعلي على حدود قدرتها، مع اليوم الذي يلي متغير "طوفان الاقصى" وتداعياته، وأن تتواضع كثيرًا في تناقض عمّا كانت عليه، بما يتعلق بسقوف توقعاتها من قدراتها على تحقيق "صفر تهديدات". وإن كانت هذه النتيجة، ستأتي تباعًا، بعد تجربة هذا الشيء أو ذاك، بما يتعلق بنظريتها الأمنية

والمفهوم الأمني للدولة العبرية كما ترسّخ لديها، صاغه رئيس الوزراء الإسرائيلي الأول، دافيد بن غوريون، والمُكون من، ووفق ترتيب: الردع والإنذار والحسم. المفهوم الأمني الإسرائيلي وفقًا لبن غوريون، مبني على فهم عميق لدونية إسرائيل أمام أعدائها من دول في مرحلة كان التهديد الوجودي هو التحدي الأول والأخير لديها، فجاءت بنود المفهوم وفقًا لهذه الدونية. فلا قدرة لإسرائيل على هزيمة أعدائها، إذ لا قدرة على تكرار مشهد برلين واستسلامها في الحرب العالمية الثانية أمام زحف السوفييت، بل عليها أن تمنع أعداءها من إبادتها هي، الأمر الذي يتحقق عبر ردعهم أولًا، أي تخويفهم من تبعات الإضرار بها، ومن ثم عليها أن تعمل على إعلاء الجهد الاستخباري الذي يعطي صانع القرار في تل أبيب إنذارًا عن نيات العدو العدائية وعن قدراته التي تفعّل هذه النيات وتحفّزها، ما يمكّنه من تفعيل عامل الحسم الموضعي أو الكامل، لمنع ترجمة النية العدائية أفعالًا، سواء عبر تفعيل القدرة الإسرائيلية استباقيًا أو وقائيًا، بما يسبق الفعل العدائي نفسه ويحبطه قبل أن يبادر إليه الأعداء، أو ينتصر عليه في حال بدأ تفعيله كيفما اتفق، وإن بمعية عوامل مرتبطة بأعداء إسرائيل أنفسهم، وكذلك برعاة إسرائيل، أثبتت هذه النظرية نفسها واستطاعت حماية الكيان عقودًا طويلة جدًا منذ تأسيسها، وهو نجاح في مقابل دول وكيانات دولتية، إلّا أنّه عانى من عيوب أثبتت تأثيرها في مواجهة كيانات غير دولتية، مثل حزب الله في لبنان، وحركة حماس في قطاع غزة، وكذلك مواجهات وحروب منخفضة المستوى والوتيرة والاتجاهات، غير المباشرة، مع أعداء على مستوى دول، كما هو حال الجمهورية الإسلامية في ايران، التي هي ذات خصوصية مغايرة عمّا تعاملت معه اسرائيل في عقود ماضية، ما يجعل المفهوم الأمني الإسرائيلي ناقصًا ومعابًا في مواجهات التهديدات من غير الدول، وكذلك تهديد الدول الهجين، كما هو حال إيران

وأدركت إسرائيل متأخرة عيب المفهوم الأمني، بعد أن كشفت عوراته مواجهات غير متناظرة في العقود الأخيرة مع كيانات من غير الدول، فأضافت إليه بندًا جديدًا، وهو "الدفاع"، الذي جرى

وضعه بين الإنذار والحسم. وكان يؤمّل من "الدفاع" تجنيب إسرائيل التهديدات وتأثيرها في دفعها إلى حسم لا تريده ولا طائل منه وهو كما قيل على لسان خبرائها أنه محكوم بالفشل. فإذا استطاعت أن تدفع تهديدًا عبر منع نجاحه حتى مع تفعيله، فستكون بمنأى عن تلقائية مبادرتها إلى الحسم، الذي لن يخدم مصالحها، وهو ما سيجري تفصيله لاحقًا

ستعمل هذه المقالة على استعراض المفهوم الأمني الإسرائيلي، بصيغته الابتدائية والمعدّلة، ومن ثم البحث في ملائمته، ونجاعته في كونه رد على التهديدات، سواء بمستوى ما واجهته إسرائيل أو ما تواجهه، على أن يُصار إلى العرض تجزيئيًا، على مستوى بنود النظرية الأمنية، مع استعراض جدوائيتها الفعلية، وفقًا لميزان عملية طوفان الأقصى، وكذلك استعراض القدرة الإسرائيلية على ترميم المفهوم، في اليوم الذي يلي الحرب على قطاع غزة، التي ما بعدها مُغاير لما قبلها، على مختلف الصعد والموازين والمستويات، بكل ما يتعلق بالأمن القومي للكيان الإسرائيلي

المفهوم الأمني الإسرائيلي

هو العقيدة العسكرية الإسرائيلية، التي صيغت لحماية وجود كيان إسرائيل الدولة ومصالحها في مواجهة التهديدات المُحتملة. ووفقًا له، تتم عمليات صُنع القرار في النظام الأمني في إسرائيل. يركّز المفهوم الأمني الإسرائيلي على الرد على أنواع مختلفة من التهديدات، ومن بينها التهديد الوجودي، وكذلك تهديد كيانات غير دول. ويتطلب كل تهديد قدرات مختلفة ووسائل مختلفة، واحتمالية كل تهديد تؤثّر على توزيع الميزانية وبناء المفهوم الأمني الملموس ونظرية العمليات للجيش الإسرائيلي. والفرضية الأساسية لإسرائيل هي أنها لا يجب أن تخسر أي حرب. لأن الفشل في احتواء التهديدات الوجودية، يعني تدميرها

صيغ المفهوم الأمني للكيان الاسرائيلي، العرفي الشفهي غير المكتوب، وفقًا لرؤيَتيْ مُؤسّس ما يُعرف بـ "الصهيونية التعديليّة" ونظرية "الجدار الحديدي"، زئيف جابوتنسكي، ورئيس وزراء إسرائيل الأول، دافيد بن غوريون، بما يعُرف بالنظرية الأمنية الشفوية. والرؤيتان جاءتا لإعطاء حلول للكيان الذي يتأسّس في محيط رافض له، مع دونية ملحوظة ومؤثرة جدًا في موازين القوى بينه ومحيطه، من دول ومجتمعات. تتوافق الرؤيتان على دونية إسرائيل مقابل أعدائها، على مستوى العدد والإمكانات والمساحة الجغرافية والترسخ في الأرض مع تفهم دولي وإقليمي للموقف المعادي، وإن كانت الآمال والخطط مبنية، لدى الغرب نفسه بريادته البريطانية في ذلك الوقت، على محاولة فرض إسرائيل في محيط رافض لها

مفهوم أمن إسرائيل يرتكز على مفهوم زئيف جابوتنسكي (حول الجدار الحديدي وأخلاقيات الجدار الحديدي) المنشور في مجلّة "الجدار الحديدي وأخلاقيات الجدار الحديدي" في بداية العشرينات من القرن الماضي، تبعها بعد قيام الدولة محاولة تكميلية لرئيس وزراء إسرائيل الأول، دافيد بن غوريون، لتطويرها وتفصيلها في أوائل الخمسينيات من القرن الماضي (1953) في وثيقة عُرفت بوثيقة "18 نقطة"

يفترض المفهوم أنّ هناك عدم تناسق أساسي بين دولة إسرائيل والعالم العربي والإسلامي من حولها. (في الجانب الجغرافي والديمغرافي والاقتصادي، وحتى في الدعم الدولي)، وعلى إسرائيل أن توصل أعدائها إلى نتيجة مفادها أنه لا توجد طريقة عملية لتدميرها والتصالح مع وجودها في فلسطين.علمًا أنها تعاني من دونية مُركّبة، إذ إنها لا تملك خيار الاستيلاء على عواصم العدوّ والسيطرة عليها، ومن ناحية أخرى، لا تملك خَيار الخسارة في أي معركة.

وفقًا لبن غوريون، مفهوم الأمن يتكوّن من ثلاثة عناصر: الردع والإنذار والحسم. وطبق هذا المبدأ وأثبت نفسه إلى حد كبير، وفقًا للنتيجة، عندما خرجت مصر والأردن وحتى سوريا من دائرة

الصراع التقليدي، إمّا عن طريق اتفاقيات التسوية أو عبر حالة عدم القتال. ومنذ ذلك الحين، جرت عدّة محاولات لتحديث المفهوم في ضوء التغييرات العديدة التي طرأت على منطقة الشرق الأوسط، وانخفاض التهديد التقليدي لإسرائيل، وزيادة الأسلحة فوق التقليدية (النووية) ودون التقليدية. والتهديدات التي مصدرها كيانات ما دون الدول التي تسميها بـ"الإرهابية"، وهي ما لم يكن المفهوم الامني ليمثل ردًا جيدًا وفقًا للمنظور التقليدي القديم لهذا المفهوم

جرت عدّة محاولات لتغيير أو تعديل المفهوم الامني لإسرائيل:

عضو الكنيست، دان مريدور، الذي ترأس بين عامي 1986-1987، "لجنة التقييم الأمني" التابعة للكنيست، سلّم وثيقة من 30 صفحة حول الموضوع، لرئيس أركان الجيش الإسرائيلي آنذاك، دان شومرون. ثم في عام 1998 سُجّلت محاولة لبلورة تعديل على النظرية الأمنية من قبل اللواء إسرائيل طال، التي صدرت في كتاب شرح فيه عقيدته الأمنية الجديدة، التي عُدّت محاولة معتدّ بها وطلبًا للتغير، ربطًا بوظيفة ومكانة طال، في مسيرته في المؤسسة العسكرية. وسُجّلت أيضًا محاولة أكثر تعمّقًا في ذلك العام من فِرق عمل نسّقها المدير العام لوزارة الأمن اللواء دافيد إيفري بناءً على أوامر صدرت إليه من وزير الأمن في حينه يتسحاق مردخاي، وفي هذا الإطار قام بتنسيق فريق من 100 شخص تم تقسيمهم إلى خمس لجان فرعية، تناولت كل منها موضوعًا مختلفًا: الجيش، الجيش والمجتمع، الجيش والسياسة، الأسلحة غير التقليدية، والتكنولوجيا. الأشخاص الذين نسقوا اللّجان هم شلومو ياناي، موشيه ليفي، يهودا بن مئير، ودان مريدور وإسحاق بن إسرائيل، وهم من كبار المفكّرين الاستراتيجيين في إسرائيل

في عام 2004، وبناء على نصيحة رئيس الوزراء أريئيل شارون، طلب وزير الأمن شاؤول موفاز من الوزير السابق دان مريدور تنسيق تقرير للجنة خبراء لتحديث المفهوم الأمني الإسرائيلي. وفي هذه اللجنة كان هناك أكثر من 15 خبيراً، بما في ذلك أفراد أمن من الجيش الإسرائيلي.

في عام 2006، بعد حوالي عامَيْن من العمل والجهود المكثّفة، قدّمت اللجنة لصانع القرار في تل أبيب، التي عُرفت لاحقًا للجنة مريدور، وثيقة مكوّنة من حوالي 250 صفحة، معظمها لا يزال سريًا. وقد عرض مريدور مُلخّص عمل اللجنة أمام رئيس الوزراء، ووزير الأمن، وهيئة الأركان العامّة للجيش الإسرائيلي، والشاباك، وأجهزة أمنية أخرى. ومن التطورات المعروفة لهذه اللجنة، إضافة عنصر رابع للمفهوم الأمني وهو "الدفاع"، وقد تناولت اللجنة مجموعة متنوعة من القضايا مثل مسألة الموظّفين والتجنيد، وصُنع القرار في الحكومة، والعلاقات الدولية عند ساحة المعركة. وغزو الشاشة، والتهديدات غير التقليدية، وحرب العصابات والإرهاب، حيث أوصَت بإعادة النظر في مبادئ مفهوم الأمن فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب، وصوغ رد مختلف لها، ومن الناحية الاقتصادية أوصت اللجنة بتعزيز الاقتصاد الإسرائيلي من خلال خفض الإنفاق الأمني الذي وصل في عام 2016 إلى 5% من الناتج المحلي الإجمالي بدلاً من 7-8% التي كانت عليها في عهدها، مع تجنُّب التطوير غير الاقتصادي للأسلحة التي يمكن الحصول عليها في مكان آخر (باستثناء التطورات الأساسية)

في العقود الأولى من القرن الحادي والعشرين، وفي أعقاب تزايُد التهديد الإيراني، والصراعات المحيطة بين جيش الإسرائيلي وحزب الله وحماس، ارتفعت أصوات أمنية تطالب بتحديث المفهوم الأمني الإسرائيلي، بحيث يكون مناسبًا للقتال والتحديات التي تفرضها "المنظمات الإرهابية" -(بحسب التسميات العبرية)- على إسرائيل. في آب 2015، نشرت هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي، برئاسة أركانه غادي آيزنكوت، وثيقة استراتيجية التي حددت من بين أمور أخرى، التهديدات العسكرية الاستراتيجية والتكتيكية لدولة إسرائيل، وهي وثيقة اختارت أساليب عمل الجيش الإسرائيلي وفقًا لتبعيّته للقيادة السياسية

في آب 2018، أُعلن أن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو قام بتحديث مفهوم الأمن الإسرائيلي بحيث يركز أيضًا على الدفاع السيبراني والصاروخي. وتوالت محاولات التغيير، حتى ما قبل

السابع من تشرين أول 2023، لكن مع الإبقاء على بنود المفهوم الأمني القديم، وتعديل لجنة مريدور عليه، التي بَقِيَت هي السائدة: الردع والإنذار والدفاع والحسم. في حين أنّ بصمات التعديلات التي طرأت تتعلّق بعملية تنفيذ وتشغيل المفهوم ومقدماته وإعلاء شأن بند على آخر مع ذلك، فإنّ محاولات التعديل والتغيير، وكثرتها والإصرار عليها، من داخل وخارج المؤسسة، وكذلك الإصرار فعليًا على إبقاء النظرية كما لو أنها لم تتغير مع إضافات محدّدة فرضت نفسها واقعيًا ومن ثم نظريًا، كما هو حال تعديل مريدور، يشير إلى أكثر من نتيجة سلبية، حتى قبل عملية طوفان الأقصى:

- المفهوم الأمني لإسرائيل، جاء وفقًا لإمكانات إسرائيل القصوى، ووفقًا للتهديدات التي كانت موجودة وما زالت، وهو مفهوم أقصى الممكن بناء على أقصى الموجود لمواجهة أقصى التهديدات. ويُخطىء من يرى أنّ هُناك عيوبًا أو عيبًا في النظرية الأمنية الإسرائيلية، وفقًا لإمكانات إسرائيل

- محاولات التغيير، لم تأت نتيجة رصد عيوب في النظرية الأمنية، بل جاءت نتيجة مُتغيرات طرأت على إمكانات إسرائيل، أو تعديلات وتغيير في قدرات العدو وأساليب تفعيله تهديداته، لتلائم أكثر بين النظرية والتهديدات كي لا يُسبق تطور التهديد، النظرية الأمنية نفسها

- تحوّل منبع التهديدات، في معظمه، من كيانات دول إلى كيانات غير دول، الأمر الذي يفرض على إسرائيل أن تعمل على إيجاد حلول مغايرة عمّا سبق، بما لم يعد يتلاءم مع تطور التهديد وتغيراته

- التطور الفني والتكنولوجي، الذي بات نسبيًا في متناول يد الجهات التي تُعدّ منابع التهديد، تمامًا كما هو في متناول يد إسرائيل، ما حتّم عليها البحث في تطوير قدراتها

الفنية بما يسبق الآخرين، وهو ما أثّر ليس فقط في تعديلات على بنود المفهوم الأمني، بل وأيضًا على محدّدات كل بند من بنوده

فيما يلي، بحث في بنود المفهوم الأمني الإسرائيلي، وفقًا لترتيبها المتداول، مع خلاصة ترد في نهاية المطلب، في تداعيات طوفان الأقصى على البند، ومستقبله اللاحق في اليوم الذي يلي

1. الردع

يتقدم بند الردع سواه في النظرية الأمنية الإسرائيلية، ليس وحسب في أنه مُتقدّم بين متساوين، بل يحتلّ مرتبة أولى في تراتبيته، في حين أنّ واحدة من أهم وظائف البنود الأخرى، بلا استثناء، هي خدمة بند الردع. مع ذلك يوجد تشابك كبير جدًا بين هذا البند وبند الإنذار، ليس بوصفه نتيجة، بل ردًا إلى مقدمات الأخير، حيث تُعدّ المعلومات الاستخبارية أكثر أهمية من الردع نفسه، وذلك على تفصيل يرد لاحقًا

يمكن تعريف الردع على أنه استراتيجية خليطة من أفعال وسلوكيات وإعلان نيات وتهديدات، تهدف إلى التأثير في سلوك وأفعال كيان ما، على مستوى فردي أو جماعي، بما يؤدّي وبسبب هذه الاستراتيجية، إلى منعه من فعل ما يضرّ الجهة أو الشخص الذي يفعل استراتيجية الردع. ودون الغوص كثيرًا في نظريات الردع وتشعباتها ومراتبها وأنواعها، يمكن اختصار مطلب التعريف بالقول، إنّ الردع محاولة على مستوى الوعي، تهدُف إلى التأثير في سلوكيات طرف أو أطراف، على مستوى فردي أو جماعي، دول أو تحت مستوى الدول أو الأشخاص، للاقناع أن هذا الفعل أو ذاك، رغم أهميته وفائدته وضرورته، سيؤدي إلى اضرار أكبر وأعلى مستوى وجسامة، لمن ينفذ الفعل رغم فوائده ابتداءً، أو أن النتيجة ستكون بلا جدوى، مع حتمية الفشل خلال وبعد تنفيذ السلوك العدائي

يُعدّ الردع أحد مركبات العقيدة الأمنية للدول والكيانات العسكرية. وهو يهدف، في حدِّه الأدنى، إلى منع العدو من المبادرة إلى الإيذاء خشية التبعات أو الفشل. ويوجد أسلوبان لتطبيق الردع، وهو الردع بالمنع؛ والردع بالعقاب، فيما تجهد الأطراف التي تهدف إلى الردع، أن تجمع بين الأسلوبين معًا، وإن كان الردع بالعقاب أجدى وأكثر أهمية وتأثيرًا في سلوكيات الطرف المراد ردعه

في الردع بالمنع، يُدرك الطرف المبادر مسبقاً أنّه لن يُحقّق ما يرمي إليه فيتراجع كيْ لا تكون مبادرته بلا جدوى. أمّا في الردع بالعِقاب، فإنه يدرك مسبقاً أن ما ينتظره من رد فعل وخسائر قد يفوق ما سيجنيه. بعبارة أكثر مباشرة، يخاف من اللاجدوى ومن الفشل مهما فعل، ومن العقاب إن حقّق فائدة ما

غير أنّ الردع لا يُمكن أن يُحقّق مفاعيله ما لم تتوافر مقدّماته: قدرة فعلية على الصمود، أو على الأقل إفهام الطرف الآخر بوجود قدرة على الصمود تلغي الأمل بإمكان تحقيق فائدة، وقدرة مادية على الرد بما يتناسب أو يزيد على الفعل المبادر إليه. ويلزم الردع أن يتكون لدى المردوع اعتقاد جدي، بأن سلوكه العدائي ستكون نتيجته الفشل، أو أنه سيتلقى بعد تنفيذ السلوك العدائي من الرادع ردًا يؤدي إلى ضرر أعلى من الفائدة التي أرادها من السلوك العدائي نفسه

أهم فرص الردع هي منع المردوع من المبادرة إلى الإضرار بالرادع، وهو ما تمتّعت به إسرائيل طويلًا، قبل وجودها وبعده، بل استحصلت من الردع نتائج أعلى مستوى بأشواط من قدرته الفعلية على التأثير لدى الطرف الآخر، وإن تظافرت عوامل عديدة ساعدت الردع على ازدياد وتنامي عوائده

ماذا عن التهديدات؟

فـي العمـوم، وبالأخـص فـي الحالـة الإسـرائيلية، لا يزيـل الـردع الصراعـات والنزاعـات، بـل يـؤدي ترجمـة الصـراع أفعـالًا عدائيـة أو الحـدّ منهـا. أي أنـه يبقـي وإن مـع نجـاح الـردع، علـى الصـراع كامنًـا، لأنـه لا يؤثـر بأسـبابه، بـل بمظاهـره فقـط.

أصيـب الـردع الإسـرائيلي فـي مقتـل، بعـد تثقيلـه فـي غيـر محلّـه، وهـو فشـل إسـرائيلي مُركّـب. إذ ركنـت إسـرائيل لردعهـا ولنجاعتـه، لاعتقادهـا أن الطـرف الآخـر مـردوع عـن الإضـرار بهـا، كونهـا تملـك مـا يمكنهـا مـن ردعـه بالمنـع، أي أنهـا ستفشـل محاولاتـه مهمـا كانـت، كمـا أن لديهـا عامـل تدفيـع الثمـن، أي الـردع بالعقـاب، فـي حـال فشـلت فـي منعـه مـن تحقيـق النتيجـة التـي يريدهـا

يتطلـب الـردع مقدّمـات ثلاثـاً: امـتلاك القـدرة الماديـة علـى الإيـذاء، وإرادة وقـرار بتفعيـل هـذه القـدرة فـي حـال عمـد العـدو إلـى الاعتـداء علـى أن يفـوق الأذى الـذي يلحقـه الـردّ المكاسـب التـي يحققهـا العـدو. وكلّمـا ارتفـع مسـتوى الإيـذاء كان مسـتوى الـردع الابتدائـي مرتفعاً

عمليـة طوفـان الأقصـى أثبتـت فشـل ردع إسـرائيل، فلا هـو منـع التفكيـر بإضـرار إسـرائيل، ولا هـو منـع ترجمـة التفكيـر أفعـالًا عدائيـة، رغـم الإدراك المسـبق لـدى الفلسـطينيين أن الـرد ماديًـا، سـيكون أعـى بكثيـر مـن الضـرر الـذي يلحـق بإسـرائيل

إلّا أن السـؤال قـد يكـون متشـعبا أكثـر: فهـل أن الـردع الاسـرائيلي بطبيعتـه عاجـز عـن تحقيـق نتائـج فـي مسـتويات صـراع مـع جهـات عقائديـة علـى خلاف جهـات وأنظمـة أن أهدافهـا الرئيسـة هـي بقـاء حكمهـا؟ أم أن فشـل الـردع الإسـرائيلي فـي أنّـه تأسـس لمنـع أو إحبـاط تهديـدات كان تشـخيصها مغلـوط؟ أو أنّ السـببين معًـا، تسـبّبا بالفشـل؟ وهـو مـا سـترد الإجابـة عنـه فـي السـياقات اللاحقـة

فـي السـابع مـن تشـرين أول 2023، فشـل ردع إسـرائيل فـي منـع حركـة حمـاس مـن إخـراج عمليـة طوفـان الاقصـى إلـى حيـز التنفيـذ، ليـس وحسـب عبـر الـردع بالمنـع، بـل وأيضًـا عبـر الـردع بالعقـاب، مـع الترجيـح بـأن قـادة حركـة حمـاس فـي غـزة، رجّحـوا مسـبقًا ردة الفعـل الإسـرائيلية كمـا جـاءت عليـه

فهـل كان بنـد الـردع قائـم علـى بنيـة مهـزوزة؟ سـؤال قـد يكـون بلا إجابـات كاملـة، لأن أسـباب الفشـل متداخلـة بيـن أكثـر مـن بنـد فـي النظريـة الأمنيـة لإسـرائيل، إذ كيفمـا اتفـق، لكـي تـردع طـرف مـا، عليـك أن تُقـدّر أهدافـه مسـبقًا مـن أي عمـل عدائـي يريـد أو هـو قـادر عليـه، وهنـا يأتـي مكمـن الفشـل الإسـرائيلي، مـا يفـرض علـى الدراسـة القفـز إلـى البنـد الثانـي مـن النظريـة الأمنيـة الإسـرائيلية

2. الإنذار

يأتـي بنـد الإنـذار ثانيًـا فـي ترتيـب بنـود النظريـة الأمنيـة الإسـرائيلية، وهـو نسـق آخـر بعـد نسـق الـردع. ويُعـدّ الإنـذار واحـد مـن أهـم وأولـى مخـارج جهـود الاسـتخبارات علـى أنواعهـا، وذلـك باتجـاه مطلبيـن اثنيـن: كشـف نيـات العـدو وقدراتـه، ومـن ثـم تمكيـن إسـرائيل، وبالنتيجـة، اسـتباق أي فعـل عدائـي، فـي حـال كان وشـيكًا، أو الوقايـة منـه فـي حـال كان فـي مرحلـة التبلـور أو إيجـاد مقدماتـه الماديـة والمعنويـة، تبعًـا للاسـتعداد والنيـات، فـرادى أو معًـا

حتـى الأمـس القريـب، كان الاعتقـاد السـائد لـدى إسـرائيل نفسـها وكذلـك لـدى أصدقائهـا وأعدائهـا، كاسـحًا جـدًا فـي الوعـي الجمعـي والفـردي، فـي أن اسـتخباراتها وصلـت إلـى حـدود جـودة، كادت أن تكـون غيـر متناهيـة. وكانـت إسـرائيل تتباهـى بـاستخباراتها، التـي تسـتطيع معرفـة نيـات العـدو وقدراتـه، عبـر خليـط مـن نتيجتيـن: معرفـة يقينيـة لجـزء مـن النيـات والقـدرات بواسـطة المعلومـات الاسـتخبارية التـي تتحصـل عليهـا مـن مصـادر بشـرية وتقنيـة علـى اختلافهـا، بمـا يعـرف وبمـا لا يعرف؛ علـى أن يتـم اسـتكمال الصـورة الاسـتخبارية الكاملـة ومـا يـكاد يتطابـق مـع الحقيقـة والواقع، بواسـطة التقديـرات الممتـازة لمـا لـم يسـتطع الجمـع الاسـتخباري تحقيقـه. والنتيجـة هـي أقصـى مـا يمكـن فـي معرفـة نيـات العـدو وقدراتـه، إلـى حـد شـبه التطابـق

وتعلي إسرائيل شأن تقديراتها الاستخبارية، إلى الحد الذي تآخى معه صانع القرار في تل أبيب، وبات جزء لا يتجزّأ من مقدّمات قراراتها على أن لا يُعارضه في معظم ما يصدر عنه من أفعال وقرارات، سواء ما يتعلق بوضع السياسات بأنواعها، ومن بينها القرارات التنفيذية، الدفاعية والهجومية، وبما يتعلق بهامش واسع جدًا من التهديدات المتشكّلة وتلك التي في طور التشكل وغلب في العقود الأخيرة، عامل التقدير إلى الحدّ الذي بات يساوي نسبيًا عامل المعلومات الاستخبارية، خاصّة ما يتعلق بنيات العدو وخططه وأهدافه، الأمر الذي سهّل على صانع القرار التراخي فيما يتعلق بمرحلة ما بعد الفشل في الشق الأول من وظيفة الاستخبارات، أي معرفة قدرات العدو وصده ومنعه وقائيًا، وذلك عبر إتاحة الفرصة لتقدير النيات، لتتولى في صد جزء واسع من التهديدات

وكانت الاستخبارات تُنذر صاحب القرار بوجود نيات لدى العدو للتزوّد بقدرات، فكان القرار يأتي للمنع المسبق عبر عمل استباقي و/ أو وقائي، بغض النظر عن ماهية هذا العمل الذي تقرر إسرائيل أن تلجأ اليه، سواء كان تهديدًا صرفًا أو تهديدًا مصحوبًا أو ملحوقًا بعمل عدائي للمنع غير المادي من تحصيل القدرات، أو للعمل الإيجابي على إبادة أو تعطيل القدرات.

في حالة الفشل في الصدّ أو في إبادة القدرة، أتاح الاطمئنان إلى جودة تقدير النيات استخباراتيًا، تأجيل المبادرة إلى تفعيل الحسم. فإن لم تستطع إسرائيل منع امتلاك القدرة، استباقيًا أو وقائيًا، فستكون قادرة على ردع تفعيل القدرة وإخراجها تهديدات عملية إلى حيز الوجود، وفي حال فشل الردع، لسبب أو آخر، فستكون الاستخبارات قادرة على معرفة مسبقة لنيات تفعيلها عبر تقديرها عالي الجودة، ما يعطي صاحب القرار فرصة تفعيل بند الحسم مسبقًا، لمنع التهديدات وصدها أو الاكتفاء بعامل الدفاع، مع هامش مناورة كبير في اتخاذ القرارات العدائية، لمنع أصل التهديد بالانجرار إلى مواجهات واسعة قد لا تتساوق والمصلحة الإسرائيلية

فـي السـابع مـن تشـرين أول 2023، انكشـفت عيـوب وعـورات بنـد الانـذار فـي المفهـوم الأمنـي الإسـرائيلي، إذ كان الواقـع فـي وادٍ، والاسـتخبارات الإسـرائيلية فـي وادٍ آخـر. لـم تسـتطع الاسـتخبارات الإسـرائيلية علـى أنواعهـا المختلفـة، ورغـم اخـتلاف أسـاليب عملهـا وبنيتهـا ومنظومـات تشـغيلها، والحديـث هنـا عـن الأمـن العـام (الشـاباك)، والاسـتخبارات العسـكرية (أمـان) وكذلـك نسـبيًا جهـاز الاسـتخبارات والمهـام الخاصـة (الموسـاد)، فـي تقديـر وبلـورة الإحاطـة المطلوبـة بصـورة الوضـع مـن ناحيـة حركـة حمـاس، نيـة وقـدرات، إذ بلـورت إنذارهـا المطلـوب مغلوطًـا

أغلاط وأخطاء وقصور نماذج

فشـل الاسـتخبارات الإسـرائيلية فـي بلـورة إنـذار ناجـع عـن عمليـة طوفـان الأقصـى، جـاء نتيجـة خلطـة مـن أخطـاء وأغلاط، تسـبب هـي نفسـها بهـا، وكذلـك أعدائهـا:

- فـي المقدمـة، أوقعـت إسـرائيل نفسـها نتيجـة فشـلها علـى مسـتوى المفهـوم والممارسـة مـن جهـة، وسـاهمت حركـة حمـاس عبـر اسـتغلال غفلـة إسـرائيل فـضلاً عـن عوامـل موضوعيـة أخـرى مـن جهـة أخـرى، فـي تغييـر أهـم مـا فـي التقديـر الاسـتخباري، وهـي مقدماتـه الماديـة والمعنويـة، وتحديـدًا تلـك المقدمـات التـي ترتبـط بتحديـد إسـرائيل مصلحـة العـدو الآنيـة واللاحقـة، علـى المدَيَيْـن المتوسـط والبعيـد

- كانـت الاسـتخبارات الإسـرائيلية مطمئّنـة إلـى نجـاح الاسـتراتيجية الإسـرائيلية التـي جـرى تفعيلهـا عبـر العقـود الماضيـة تجـاه الفلسـطينيين فـي الأراضـي المحتلـة، وبالأخـص تجـاه الفلسـطينيين فـي قطـاع غـزة، بمـا يشـمل منظومـة الحوكمـة، فـي حركـة حمـاس. وهـي اسـتراتيجية تقضـي بتغييـر مصلحـة الفلسـطينيين وأهدافهـم، مـن القضيـة الفلسـطينية علـى مصلحـة وأهـداف ترتبـط بجـودة الحيـاة والمعيشـة والوضـع الاقتصـادي، وبـدلًا مـن أن تكـون

حماس حركة مقاومة للتحرير، دفعت إسرائيل الواقع إلى جعلها (حماس) حركة مقاومة للحصار والوضع الاقتصادي المتردّي، فبات عليها النضال لتحقيق عائد اقتصادي ظنت إسرائيل أن من شأنه التغطية، وربما أيضًا، إنهاء أولوية القضية الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي

في الموازاة، أقنعت إسرائيل نفسها بأن حكم حركة حماس لقطاع غزة، يغري قيادتها ويدفعها إلى الامتناع، كما منع الأطراف المقاومة الأخرى، من أي عمل يتسبب في فقدانها الحكم أو زعزعته. وجرى وضع كلا العاملين، مقدمتان لازمتان لفهم نيات حركة حماس وأفعالها، سواء ما تعلّق بأفعال حصلت عبر تفسيرها وفقًا لمحددات الضائقة والوضع الاقتصادي والحكم، أو في تقدير أفعالها ومقدّمات هكذا أفعال، فيما تعلق بالآتي، على المديات القريبة والمتوسطة، ونتيجة الانجرار والثقة المطلقة بهكذا تقديرات، على المدى الطويل، حيث المتغيرات في المفهوم الاستخباري تنهي عمليًا أي استشراف مسبق لتوقّعات مهما كانت ذات جودة ومقدمات عالية المستوى والدقة

- على خلفية مقدمات تفسير نيات حركة حماس وأفعالها، سواء ما يتعلق بتصريحات قادتها أو أفعالها ميدانيًا، أو تحصيلها قدرات على اختلافها، قدّرت الاستخبارات الإسرائيلية أن المعلومات المجمعة لديها، هي جزء من جهود تهدف إلى الضغط على إسرائيل من أجل زيادة العطاء الاقتصادي وتوسيع نطاقه، وهو التفسير الذي جرى سحبه على التدريبات، والاستعدادات، والتجهيز الميداني، وتخصيص الموارد والقدرات وتنويعها، وكل ذلك في دائرة التفكير الضيقة لنماذج تقدير مبنية على فهم مُغاير لواقع حال حركة حماس وأهدافها. أمّا العلاقات بين الحركة وخارجها، وتحديدًا محور المقاومة، فجرى تفسيرها أيضًا وفقًا لأبعاد ومصالح اقتصادية، واللائحة تطول

- أدى كل ما تقدّم إلى مسمرة الإنذار في دائرة تقدير ضيقة، من شأن المعلومات الاستخبارية أن تعزّزه ولا تلغيه، مهما كانت ذات دلالات مغايرة، وذلك عبر تفسير مُسبق وموجّه، يُغيّر ما يريد الدلالة عليه، فجرى إهماله وتهميشه، بل جرى التشكيك في مصدره أو في قصور المصدر وما يسمى بالمبالغة الاستخبارية

- في المقابل، عزّزت حركة حماس نموذج التفكير الإسرائيلي الخاطئ، وأعطت بعدًا مغلوطًا لتقدير إسرائيل، عبر أقوالها وأفعالها. ليس فقط في العمل الظاهري الذي يُعزّز نموذج التفكير ولا يدفع إلى خدشه أو التشكيك به، بل وأيضًا إلى ممارسات عملية جاءت لتلصق النموذج في الوعي الجمعي للاستخبارات، ومن بينها الامتناع عن الدخول في مواجهات سجّلت في العامين الماضيين بين فصائل مقاومة والعدو، أظهرت حماس نفسها أنها ممتنعة عن الدخول بها نتيجة خوفها وخشيتها على حكمها، وأيضًا على ارتداعها في مواجهة الجيش الإسرائيلي

3. الدفاع

أُدخل بند الدفاع إلى المفهوم الأمني الإسرائيلي في أعقاب فشل الجيش الإسرائيلي في حربه على حزب الله عام 2006، وإن كانت مقدمات هذا البند قد تبلورت في صورته العامّة قبل الحرب نفسها. في عام 2004، طلب وزير الأمن في حينه، شاؤول موفاز -بناء على تمني رئيس الوزراء أرييل شارون- من الوزير السابق دان مريدور العمل على تحديث المفهوم الأمني الإسرائيلي. عمد الأخير إلى تشكيل لجنة خبراء، مشكلة من عناصر ذات تجربة ودراية من الجيش الإسرائيلي، وكذلك من عناصر في أجهزة أمنية مختلفة، إضافة إلى خبراء أمنيين مدنيين من الأوساط الأكاديمية والاقتصادية. واستمعت اللجنة إلى نحو مئة شاهد. وفي عام 2006، وبعد نحو

عامين قدّم مريدور تقريره الذي ما زال إلى الآن محجوبًا عن الإعلام، إلى رئيس الوزراء ووزير الأمن وهيئة الأركان العامة للجيش والشاباك وأجهزة أمنية أخرى. أهم ما في التقرير هو إضافة بند رابع لمفهوم الأمن وهو "الدفاع"، مع التوصية بإعادة النظر في مبادئ المفهوم الأمني فيما يتعلق بمحاربة "الإرهاب"، وصياغة رد عليه.

من بين المباني التي استندت إليها لجنة مريدور، انخفاض خطر غزو الجيوش النظامية وتضاعف تهديدات الأسلحة النووية والمنظمات من غير الدول (الإرهابية حسب تعبير اللجنة)، فكان من المفترض أن يكون عنصر الدفاع هو الرد على الهجمات التي تتعرض لها إسرائيل من دول بعيدة تمتلك صواريخ باليستية وعناصر منظمات تابعة، مثل حزب الله وحماس. وسائل هذا العنصر هي التدابير السياسية والدفاع والهجوم العسكريين، إلى جانب حماية السكان المدنيين وزيادة قدرتهم على الصمود. إلّا أنّ ما تسرّب وكتب عن اللجنة وعن عملها وعن المقدمات التي أدّت بها إلى إضافة بند رابع على المفهوم الأمني، يشير إلى الآتي:

استقرّ الفشل في الوعي الجمعي لإسرائيل، بأنّ الخيارات العسكرية غير قادرة على إنهاء التهديدات، وإن كان من شأنها تقليصها، على خلاف تهديدات الماضي لكيانات دول. وتحديًدا على مستوى بلورة الخطط والقرارات والاستراتيجيات. وكان لدى النخبة في إسرائيل شبه اطمئنان مُسبق بالفشل، فيما يتعلق بإمكان تحقيق أهداف الخيارات العسكرية ضد الأعداء، بعد أن تغيرت طبيعتهم وتكوينهم وأساليب عملهم ومراكز ثقلهم، من دول إلى كيانات غير دول. والفشل المقدّر يقود إلى البحث عن خيارات بديلة للحرب وللخيارات العسكرية -تؤدّي أو تكاد- مهمّة وأهداف الخيار العسكري نفسه، من دون التسبّب بكشف عورات إسرائيل عبر استخدام الخيار العسكري من بين الخيارات، عمليات الترهيب بالحروب دون خوضها والترغيب بالهدوء والرخاء الاقتصادي، دون إكماله كي يتحوّل إلى وسيلة قتالية يجري استخدامها ضدّ الأعداء، وبالحصار دون إتمام دائرته على خلفية السبب والمبنى نفسه، وكذلك البحث عن مركز ثقل لدى الطرف الآخر، أو

إيجاده، للتهديد بإمكان الإضرار به في حال عمد العدو من غير الدول إلى الإضرار أو حتى الاتجاه نحو الإضرار، بإسرائيل.

ومن بين الخيارات أيضًا، وهي خيارات ذات طبقات مختلفة، تعزيز حصانة إسرائيل ماديًا عبر عوامل دفاع سلبي وإيجابي، في أكثر من مستوى واتجاه. في المقدمة، تأتي الجدر والأسوار والملاجئ الخاصة والعامّة، والغرف الآمنة، والدفاعات السلبية على اختلافها. في الموازاة، يأتي الدفاع الإيجابي ضدّ قدرات العدو، ووفقًا لهذه القدرات، سواء ما هو موجود أو في طَور الإيجاد: منظومات دفاع جوي، ودفاع بري، وكذلك بحري، تتمثل بمنظومة القبة الحديدية ضد الصواريخ قصيرة ومتوسطة المدى المنحنية، وكذلك مقلاع داوود ضد صواريخ متوسطة المدى، وكذلك منظومة صواريخ حيتس ضد الصواريخ البالستية طويلة المدى. في حين جرى العمل على منظومات اعتراض قدرات العدو بما يتعلق بصواريخ ضد الدروع، كما هو حال منظومة معطف الريح، وأخرى دفاعية بحرية كمنظومة باراك والقبة الحديدية المعدّلة لتلائم التهديدات البحرية، وغيرها

إضافة إلى ذلك، عمدت إسرائيل إلى ملاءمة جهوزية واستعداد جيشها على الحافة الأمامية وعبرها، بما يتلائم مع التهديد المُتصوّر والمُقدّر، الذي تُنذر الاستخبارات به، بما يؤدّي إلى انتشار خاص أو عام، كتائبي أو لوائي، نظامي أو احتياطي، مع تجهيزات ووسائل قتالية وجمع استخباري لزوم الإنذار المبكر

في اتجاه آخر، أريد لبند الدفاع أن يمنع العدو من تحقيق أهدافه جراء أي عمل عدائي يباشره أو يفكّر به، وهو ما يؤدي إلى فائدتين كبيرتين في سياق تحقيق المصلحة الإسرائيلية الأمنية:

- أنه يعد عامل ردع، فإن كانت إسرائيل محصّنة ضد الاعتداءات، عبر وسائل دفاعها، فلن يجد الطرف الآخر جدوى من الإقدام على العمل العدائي

- أنه يمنع تحقيق أهداف العمليات العدائية، ومن ثم يمنع نتيجتها المتوخاة، سواء خسائر بشرية أو مادية، ما يتيح لصانعي القرار في تل أبيب، هامش مناورة في قراراتهم، بحيث لا يضطرون إلى ردود تتناسب مع الخسائر التي كانت لتلحق بإسرائيل، في حال لم يكن لديها القدرة على صدّ الاعتداءات عبر المنظومات الدفاعية، ما يعطي صناع القرار القدرة على عدم التسبّب بتصعيد، ليس بالضرورة أنه في مصلحتهم، في ظرف مكاني أو زماني، غير ملائم

وأهمية بند الدفاع متشعبة وفي أكثر من مستوى واتجاه، وهو عامل منع أو إتاحة الفرصة، لإسرائيل كي لا تضطّر إلى تفعيل عامل الحسم، الذي بات يُشكّك في فاعليته، نظرًا لطبيعة العدو والتغييرات التي طرأت على تكوينه، من كيان دولة، إلى كيان غير دولة

أطاحت عملية طوفان الأقصى ببند الدفاع في المفهوم الأمني الإسرائيلي، تمامًا كما أطاحت، وتبعًا له أيضًا، ببندَيْ الردع والإنذار. فالدفاعات كانت موضوعة لنوع آخر من التهديدات، وكذلك لاتجاهات تحدٍ مختلفة نوعًا وكمًا، ما أدى إلى تنفيذ الجانب الفلسطيني عملية طوفان الأقصى، بلا مواجهة دفاعات إسرائيل التي في معظمها لم تكن مفعّلة أو لم تكن متناسبة مع التهديد

4. الحسم

لا يعني بند الحسم في المفهوم الامني الإسرائيلي، ما قد يفيد من معاني إبادة وسحق العدو وإنهاء وجوده، وإن كان قد وُجد تعبيره في البدء، وفقًا لهذا المعنى. علمًا أن إسرائيل لم تشغل نفسها بأهداف خيالية منذ أن تشكّلت، بأنها قادرة على إنهاء وجود أعدائها، من دول عادَتها قبل

وجودها، وطوال عقود بعد قيامها. إلّا أن بند الحسم يعني رغم ذلك هزيمة العدو وإن دون إبادته، وذلك عبر المناورة العسكرية الساحقة من المدرعات والقوات الجوية، مع الإدراك المُسبق أنه في كل جولة من جولات الصراع بينها وبين أعدائها من الدول المحيطة أو المحيطة نسبيًا بها، عليها أن تنهي المواجهات العسكرية بسرعة وانتصار

حكم بند الحسم أفعال إسرائيل وسياقات قراراتها وفقًا للآتي: لا قدرة على إبادة الدول المعادية، لكن هناك قدرة، ويجب أن تكون، على تركيع الجيوش التي تحاربها وتدميرها. وفي الخلفية، الهدف من الحروب، سواء بمبادرة من إسرائيل أو ردًا على حروب مبادر إليها ضدها، هي الانتصار في كل مرة وصولًا إلى إزالة الرغبة لدى العدو في العودة إلى ساحة المعركة، وهي نتيجة ذات فائدتين، إذ ستقدم إسرائيل -لدى نفسها ولدى الآخرين- كدولة لا تُقهر مع تأسيس للردع التراكمي الذي من شأنه إخراج دول معادية من مستوى الصراع إلى مستوى النزاع، الذي يتيح لأنظمتها التوصّل إلى اتفاقات تسوية معها، وهو تمامًا ما حصل مع مصر ابتداءً، ومن ثم الأردن، ودون خوض في كثير من التفاصيل، وصولًا للممثلين الرسميين للشعب الفلسطيني لاحقًا

في الحسم، يشار إلى عناصر متفرّعة، إذ يتعيّن على إسرائيل أن تعمل على حل الصراعات بسرعة لأن اقتصادها يرتكز على احتياطها من الجنود، وأنّ عليها أن ألا تنجرّ إلى حرب استنزاف طويلة الأمد من شأنها أن تُلحق الضرر بمعنويات جمهورها وتؤدّي إلى تآكل منعتهم المطلوبة والضرورية للانتصار في الحروب، ما دفع إلى التمسّك ببنود لاحقة متفرّعة أيضًا: في بداية القتال، يجب صدّ العدو ونقل القتال إلى أراضيه، لأن "أراضي إسرائيل" محدودة، والجبهة قريبة من الجبهة الداخلية، وذلك لمنع الأذى الجسدي والمعنوي عن الجمهور الإسرائيلي، وكذلك للإضرار بمعنويات العدو الذي سيشعر أن القتال يقترب من مراكز ثقله

إلّا أن بند الحسم، لم يكن ليتلاءم مع تنظيمات غير دول، مثل حزب الله في لبنان، أو دول يغلب على قرارها عوامل أيديولوجية، مثل الجمهورية الإسلامية في ايران، الأمر الذي أوجب على إسرائيل إجراء تعديلات على هذا البند، ضمن فذلكة ملحوظة جدًا. فإذا لم يكن بالإمكان إبادة تهديد التنظيمات من غير دول، فإنّ على إسرائيل أن تتعايش مع التهديد على أن تعمل على تقليص حجمه وتأثيره وذلك ضمن محددات ورؤى ونظريات كانت على الدوام عرضة للتغيير والانزياح من حال إلى آخر، على مرّ السنوات:

- لم يعُد هدف تركيع الكيانات من غير الدول مقدمة لتغيير العداء إلى خصومة، كما هو لدى كيانات دول، بل بات هدفًا للردع ولإعلاء مستوى هذا الردع الأمر الذي يمنع هذه الكيانات، أو يدفعها، إلى الامتناع عن الإضرار بإسرائيل

- إذا كانت الحروب ضد هذه الكيانات لا تحسم وجودها ولا تلغي عداءها، فيجب أن يكون الهدف منها إبعاد الحرب التي تليها أطول فترة ممكنة، الأمر الذي شكل الهدف الرئيس من المواجهات العسكرية، وأعطى معانٍ خاصّة لبند الحسم في المفهوم الأمني، بشكل مغاير عما يوحي به المصطلح ابتداءً

- بما أنّ مفهوم الحسم ووجهته تغيرا، كان لزامًا تعديل مقدماته، ومن بينها ما يمنع الوصول إليه، بوصفه هدفًا استراتيجيًا لإسرائيل، ما أدى بالنتيجة إلى إفراغ بند الحسم من معناه، حتى ذلك المتعلق بتعديلاته

- تجزأ الحسم إلى بنود فرعية، جرى التعبير عنها بأساليب ورؤى مختلفة، جرى تطويرها وترميمها عبر السنوات الماضية وفقًا للتجارب والعبر المتأتية من المواجهات المحدودة والشاملة ومن بينها المعركة بين الحروب، التي أريد لها أن تعمل على تأجيل الحرب ما أمكن طالما أن الانتصار فيها بمفهومه التقليدي متعذّر، وذلك عبر منع القدرة والنية لدى العدو على مباشرة هكذا حرب، وذلك ضمن تفصيلات خاصّة بها.

في السابع من تشرين أول 2023، سقط مفهوم الحسم، ليس فقط في معناه الابتدائي كما يُشير إليه المصطلح، بل أيضًا بما هو عليه وفقًا للتعديلات والترميمات التي طرأت عليه، والتي أرادت له أن يتلاءم مع تهديدات كيانات غير دول

خلاصة واستنتاجات: نظرية أمنية جديدة؟

انهارت النظرية الأمنية الإسرائيلية في السابع من تشرين أول 2023، بعد أن تلقت تل أبيب زلزال "طوفان الاقصى"، العملية الفلسطينية التي أظهرت عورات الأمن الإسرائيلي، تخطيطًا واستعدادًا وجهوزية، وكل ما جرى بناؤه وفقا للنظرية الأمنية، التي كانت تُعدّ ركيزة أساسية في تحقيق أمن الدولة العبرية، بوصفها ردًا على مروحة التهديدات، القائمة والافتراضية، في وجه قوس أعدائها وإن اختلف تركيبهم وأوجه ومستويات واتجاهات تهديداتهم

بالحد الأدنى، سقطت في السابع من تشرين أول، ثلاثة من عناصر النظرية الأمنية لإسرائيل الأربعة؛ الردع والإنذار والدفاع، وهناك من يجادل وعن حق، أن العنصر الرابع والأخير، وهو الحسم، سقط كذلك، إذ لا حسم لاحق في سياق مواجهة التهديدات بعد تنفيذها، إلّا ما يتعلق بالانتقام ومحاولة الترميم وجبي ثمن، دون علاقة بالتهديد نفسه بعد تفعيله، عدا كونه مسمى حسم فرعي لاحق، منفصل عن الأصل والوجه الذي وجد له

ولم تسقط عناصر النظرية الأمنية كلاً على حِدة، بل جاء السقوط دفعة واحدة، بلا تراتبية وبلا تفعيل أي منها، إذ كانت اسرائيل على موعد مع فشل مُركّب لأمنها، دون استثناء أي من منابع القدرة التي كانت موضع اطمئنان لها، طوال العقود الماضية.

1. سقط عنصر الردع، رغم هالته وكل ما عملت إسرائيل على تعزيزه عبر العقود الماضية، وفي ميزان الفعل والنتيجة، كانت إسرائيل تستند إلى ردع لم يكن في محله، بل موجّه إلى واقع تهديدي مغاير لم يكن هو في مقدمة المصالح المُشخّصة لأعدائها

2. سقط عنصر الإنذار، وفشلت الاستخبارات الإسرائيلية على أنواعها واختصاصاتها، إذ كانت تقديراتها في وادٍ، والواقع والتخطيط الفلسطيني في وادٍ آخر

3. سقط عنصر الدفاع، الذي أُضيف من حوالى عقدَيْن إلى النظرية الأمنية، بكل مركّباته وطبقاته، رغم كل ما قيل وجرى تفعيله، في مواجهة سيناريوهات مفترضة في حال جرى تفعيل القدرة الفلسطينية للإضرار باسرائيل

4. يوجد جدل كبير، يستأهل المتابعة والإمعان في المناقشة، في أن طوفان الأقصى لم يُسقط النظرية الأمنية الإسرائيلية وحسب، بل ظهّر هشاشتها أيضًا: الإسقاط مع تظهير العيوب

5. في الموازاة، لم تكن عناصر النظرية معابة وحسب، بل أُضيف إلى عيوبها فشل في إدارتها، ما يُشير إلى فشل مُركّب، مادي وبشري، بمعنى المبنى والتشغيل، على السواء

6. أسقطت عملية طوفان الأقصى، الهالة التي عملت عليها إسرائيل طويلًا لإعلاء شأن قدرتها الاستخبارية، التي أرادت لها أن تكون غير متناهية، ليس فقط في الوعي الجمعي لأعدائها، بل أيضًا لدى جمهورها ومريديها، على السواء

7. أظهرت عملية طوفان الأقصى أيضًا، تواضع القدرة الإسرائيلية على مواجهة التهديدات، حتى تلك المنخفضة منها، إذ تبيّن في اليوم الذي تلى الطوفان، أنّ إسرائيل عاجزة عسكريًا واقتصاديًا وسياسيًا، عن الانتصار في مواجهة حركة حماس، مع الخلاف في القدرة والإمكانات، دون أن تتلقى الدعم والمساندة من الولايات المتحدة

ورغم عيوب وفشل النظرية الأمنية الإسرائيلية، في المبنى وفي التشغيل، إلّا أن النظرية هي أقصى وأنجع ما يمكن أن يتوصّل إليه التخطيط السليم لأمن دولة مثل إسرائيل، وهي مفارقة ستبقى قائمة وتُشغّل تل أبيب وخبراءها طويلاً، رغم كل ما سيُثار من رؤى وتطلعات، إزاء تعديلات أو تغييرات على النظرية الأمنية، عمّا كانت عليه حتى السابع من تشرين أول:

من جهة، جاءت عناصر النظرية لتُلائم بين التهديدات القائمة والمتصورة، وفقًا لإمكانيات إسرائيل وقدرتها، وقد تكون هي أقصى ما يُمكن أن يتوصّل إليه التفكير الأمني: أقصى حلول ممكنة لمواجهة التهديدات، وفقًا للقدرات. من جهة ثانية، ستعود إسرائيل، تدريجياً إلى التمسّك بنظريتها الأمنية، كما هي مع تحسينات محدودة الضمان والإطار والتراتبية، إذ لا إمكان لنظرية أمنية مغايرة عمّا هي عليه، وهو ما سيجري إثباته في المستقبل القريب

عيوب النظرية الأمنية متأتيّة من ماهية إسرائيل، بوصفها كيان احتلال وإحلال تجمعات بشرية مكان سكان اصليين، أُقيمت في محيط رافض لها، بلا مقومات ذاتية وبلا هوامش مناورة خاصة اقتدارية، إزاء التهديدات المتشكلة من الواقعين: واقع الاحتلال وواقع الرفض

في الوقت نفسه، ستكون إسرائيل على موعد مع ذاتها، كونها انكشفت على حقيقة قدرتها الفعلية دون فقاعات، ومهما قيل وومهما جرى من ابتداع لعناصر في النظرية الأمنية، أو في مبادئ الاستراتيجية الأمنية: الاتكال وحسب على الولايات المتحدة هو الأصل، ودونه انشغال هامشي - نظري، قد يُساند اتكال الدولة العبرية على أمريكا، لكنّه عاجز للتعذّر، أن يعطي إجابات وحلول لمواجهة التهديدات، مهما علت وتعدّلت وترممّت، عناصر النظرية الأمنية الخاصة بإسرائيل، وأشبعت تثقيلًا

مركز الثورة الإسلامية للدراسات

@khameneistudies